علم المعصوم(ع) 2

<"xml encoding="UTF-8?>

السؤال:

ما هو القول الفصل لديكم حول علم الإمام المعصوم(عليه السلام)؟ هل هو حصولي أم هو حضوري؟ علماً أنّ هناك لكلّ من القولين روايات عدّة تُؤيّده، فأيّ طائفة من الروايات تُؤيّدون؟ أرجو الإجابة مع الدليل القاطع إن أمكن، ولكم الأجر.

الجواب:

تارة نبحث عن علم المعصوم(عليه السلام) هل هو حضوري ـ أي حاضر عنده بدون أن يتعلّم ويكتسب العلم ـ أو هو حصولي ـ أي يحصل عنده من خلال التعلّم والتكسّب ـ وظاهر المشهور هو الأوّل، أي أنّ علمهم(عليهم السلام) حضوري.

وأُخرى نبحث عن علم المعصوم(عليه السلام) على رأي المشهور ـ أي أنّ علمه(عليه السلام) حضوري لا حصولي ـ فنقول: هل أنّ علمه(عليه السلام) حاضر عنده بالفعل ـ بمعنى أنّ المعلومات منكشفة عنده فعلاً ـ أو حاضر عنده بالقوّة ـ بمعنى متى ما أراد وأشاء أن يعلم علم ـ؟ وظاهر المشهور هو الأوّل، أي أنّ علمه(عليه السلام) فعلي.

وما أُثير من أنّه يلزم على هذا الرأي اتّحاد علم الله تعالى مع علم المعصوم(عليه السلام)، وبالتالي يلزم الشرك والغلوّ، فيردّه: بأنّ هناك فروق بين علمه تعالى الحضوري وعلم المعصوم(عليه السلام) الحضوري الفعلي، منها:

١ـ إنّ علمه تعالى قديم وعلم المعصوم حادث.

٢ـ إنّ علمه تعالى علّة وعلم المعصوم معلول.

٣ـ إنّ علمه تعالى عين ذاته وعلم المعصوم عرضي موهوب منه تعالى.

٤ـ إنّ علمه تعالى مطلق وعلم المعصوم محدود، بمعنى أنّه(عليه السلام) يعلم ما كان وما يكون، وما هو كائن بمقدار ما اطّلعه الله تعالى عليه، ولا يعلم العلم المخزون المكنون الذي استأثر الله به لنفسه.

وقد ذكر علماؤنا في بحث علم الإمام(عليه السلام) مجموعة من المؤيّدات للنصوص ـ من الآيات والروايات ـ المثبتة لعموم علمه(عليه السلام) وفعليته.

هذا وقد حملوا النصوص ـ من الآيات والروايات ـ النافية لعموم علم المعصوم(عليه السلام)، والنافية لفعلية علمه(عليه السلام) على عدّة محامل، فلتُراجع في مظانّها.